الفصل الثالث
الموارد الطبيعية والبشرية
في الوطن العربي

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

المعطيات الجغرافية للوطن العربي

يتمتع الوطن العربي بإمكانيات كبيرة إن لجهة الموارد الطبيعية أو البشـــرية، فمساحة الأرض اليابسة للوطن العربي تبلغ ما يقارب (١.١١١.٠٠٠ هكتارًا)، أي حوالي (١٣، ٥كلم٢)، أي تمثل أكثر من (١٠، ٣) من المساحة الكليـــة لـــلأرض اليابسة في العالم.

وتملك الدول العربية مساحة جيدة من الأراضي الصالحة للزراعة، حيـــث يقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة لنمو (١٩٧) مليون هكتار، بمـــا يمثـــل (١٤.١%) من المساحة الإجمالية للدول العربية التي تقدر بحـــوالي (١.٤) مليـــار هكتار.[١] مع الإشارة إلى أن أكثر من ثلثي أراضـــي الـــوطن العـــربي (٧٠%) صحارى قاحلة.[٢]

ويتوسط الوطن العربي بين ثلاث قارات مختلفة هي: آسيا وإفريقيا وأوروبا، إذ نجد (٢٨%) من مساحته تقع في آسيا، في حين أن النسبة الباقية وهي (٧٢%) في قارة إفريقيا مما جعله يتبوأ مركزًا رياديًا في التجارة الدولية (Le commerce international). كما يطل الوطن العربي (Le monde arabe) على ثلاثة بحار هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وأوروبا عـــربي، ممـــا

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (٢٠٠٦م).

[٢] للمزيد من الاطلاع، راجع بشأن ذلك، مؤلفنا، التصحر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع بالجزائر، ط١، سنة ٢٠٠١.

منحه أهمية بالغة إن في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الإستراتيجية، وبسبب هذه الخصوصيات كان على الدوام محل أطماع من طرف الدول الأوروبية قديمًا وحديثًا.

ويشمل الوطن العربي مساحة شاسعة بنحو ثلاثة عشر مليونا ونصف المليون كيلومتر مربع أو ما يعادل (١٠، ٦%) من مساحة العالم. وتمتد أراضيه من مياه الخليج العربي في أقصى الشرق عند خط الطول (٦٠ درجة) شرقًا تقريبًا إلى شواطئ المحيط الأطلسي في أقصى الغرب عند خط الطول (١٠ درجة) غربًا تقريبًا، وبذلك يضم الوطن العربي نحو سبعين درجة طولية.

ويبلغ امتداد الوطن العربي حوالي سبعة آلاف كيلومتر، وذلك من شواطئ المحيط الأطلسي غربًا حتى ساحل خليج عمان شرقًا أي ما يوازي سدس محيط الكرة الأرضية.

وتنطلق حدود الوطن العربي من تركيا شمالاً عند دائرة العرض (٣٧ درجة) شمالاً وحتى إفريقيا المدارية المطيرة حيث يقع السودان الجنوبي والقرن الإفريقي، أي عند دائرة العرض (٣) درجات جنوباً، وبالتالي، فإن الوطن العربي يشمل على نحو (٤٩%) درجة عرضية، وبموجب هذه المساحة الواسعة، فإن الوطن العربي يتفوق على مساحة القارة الأوروبية برمتها ومساحة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما من ناحية **معدّل الزيادة السكانية** فإن سكان الوطن العربي (Le monde arabe) يقدر عددهم بحوالي (٣١٨) مليون نسمة[1] سنة (٢٠٠٦م)،

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر سنة ٢٠٠٧.

بمعدل نمو مرتفع (٢.٢%) ولا يزال هذا المعدل الأعلى مقارنة بمثيله في الأقاليم الرئيسية في العالم ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ويتميز الوضع السكاني في الدلو العربية بارتفاع معدلات الخصوبة يصاحبه انخفاض سريع في معدلات الوفيات، مما أدى إلى اتساع القاعدة الشبابية من السكان. إذ أصبحت نسبة السكان دون عمر (١٥) سنة تشكل حوالي (٣٥.٨%) من إجمالي عدد السكان في معظم الدول العربية، مما يشكل عبئًا إضافيًا على الاقتصاديات العربية لتوفير فرص العمل للقوى العاملة الشبابية المتزيدة.[١]

والجدير بالذكر، أن أعداد القوى العاملة تتزايد سنويًا في جميع الدول العربية، حيث يقدر معدل نموها بنحو (٣.٤%) خلال الفترة (١٩٩٥م-٢٠٠٥م). وتقدر نسبة العاملين في قطاع الزراعة بنحو (٢٨.٧%) من إجمالي القوى العاملة العربية في سنة (٢٠٠٤م)، وفي قطاع الصناعة بنحو (١٦.٣%)، وفي قطاع الخدمات بنحو (٥٥%)، أما حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية فتقدر بحوالي (٣٠%).

أما **الكثافة السكانية** في الوطن العربي (السكان بالنسبة للأرض) فهي منخفضة ويبلغ متوسطها (١١) نسمة لكل كيلومتر مربع واحد. وترتفع الكثافة السكانية في الشطر الآسيوي فتبلغ (١٣) نسمة، وفي الشطر الإفريقي تنخفض إلى (١٠) نسمة.

---

[١] المرجع السابق.

ورغم الإمكانات الطبيعية الهائلة في جانبها الزراعي، حيث أن المساحة القابلة للزراعة حوالي (١٩٧) مليون هكتار، فإن الوطن العربي لم يفلح بعد في إشباع حاجات مواطنيه من إنتاج أراضيه ويُعزى ذلك على العوامل التالية:

- تدني نسبة الأرض الصالحة للزراعة بالمقارنة مع المساحة الكلية، حيث لا تمثل سوى (١٤، ١%) منها،
- وأيضًا تدني نسبة ما هو مزروع فعلاً من هذه المساحة، إذ تصل مساحة الأراضي الزراعية إلى حوالي (٣٥%) من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، أي أن نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليس مستغلا،
- بفعل الاعتماد الكلي على العوامل المناخية فإن أغلب الزراعات العربية يتميز إنتاجها بالتذبذب من سنة إلى أخرى،
- أزمة المياه في الوطن العربي (Le monde arabe) وسوء استغلالها بشكل عقلاني، وبالتالي، ضياعها وهدرها، خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي من أقل المناطق في العالم وفرة للمياه، وبينما تضم المنطقة أكثر من (٤، ٥%) من سكان العالم فإنه لا يوجد في المنطقة ما يقارب (١%) من الموارد المائية العالمية المتجددة، ومعدل حصة الفرد من الموارد المائية لا يتجاوز حوالي (١٠٠٠م^3) في السنة مقابل (٧٠٠٠م^3) للفرد في العالم كمتوسط أدنى.[1]

---

[1] لزيادة الاطلاع في موضوع المياه، راجع مؤلفنا الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، ط٢، ٢٠٠٤، دار الفكر بدمشق، سوريا.

المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	المساحة (كم²)	الكثافة السكانية (فرد / كم²)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)						النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)								
				1970		1980		2005		1975			1990			2004		
	2006	1970	2006	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأردن	89,342	17	63	51	49	60	40	* 82	* 18	47.2	50.0	2.8	43.7	53.5	2.8	* 37.3	* 59.5	* 3.2
الإمارات	83,600	3	50	57	43	81	19	82	18	28.4	69.4	2.2	30.8	67.7	1.5	25.2	73.8	1.0
البحرين	707	297	1055	79	21	81	19	90	10	43.0	54.8	2.2	31.8	65.8	2.4	26.7	70.7	2.6
تونس	155,566	33	65	44	56	52	48	* 65	* 35	43.8	52.7	3.5	37.3	57.8	4.9	* 25.3	* 67.7	* 7.0
الجزائر	2,381,741	6	14	39	61	44	56	60	40	47.6	48.2	4.2	42.0	54.4	3.6	* 28.1	* 66.6	* 5.3
جيبوتي	23,200	6	35	62	38	74	26	85	15	43.4	54.6	2.0	43.0	54.3	2.7	42.5	54.5	3.0
السعودية	2000000**	3	11.3**	49	51	66	34	88	12	47.7	47.2	4.1	41.8	55.7	2.6	33.5	63.7	2.8
السودان	2,505,805	6	14	16	84	20	80	41	59	44.4	52.9	2.7	43.6	53.5	2.9	39.3	57.1	3.6
سورية	185,180	34	100	43	57	47	53	54	46	48.5	47.8	3.7	47.8	49.5	2.7	*** 39.5	*** 57.2	*** 3.3
الصومال	637,657	7	16	18	82	22	78	36	64	45.4	51.6	3.0	47.0	50.2	2.8	47.8	49.8	2.4
العراق	435,052	21	66	56	44	65	35	67	33	46.6	50.9	2.5	44.2	52.9	2.9	38.7	58.2	3.1
عمان	309,500	3	8	5	95	31	69	79	21	44.4	52.9	2.7	46.4	51.2	2.4	*** 31.6	*** 66.6	*** 1.8
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	* 56	* 44	...	...	...	...	...	...	*** 46.0	***50.9	*** 3.1
قطر	11,427	10	73	80	20	86	14	100	-	33.3	64.9	1.8	28.7	70.5	0.8	*** 22.6	*** 76.1	*** 1.3
الكويت	17,818	42	171	100	-	100	-	100	-	44.3	53.1	2.6	...	...	...	* 21.4	* 77.0	* 1.6
لبنان	10,452	241	375	59	41	74	26	88	12	41.1	53.9	5.0	34.8	60.0	5.2	29.7	64.4	5.9
ليبيا	1,775,500	1	4	45	55	69	31	87	13	46.1	51.7	2.2	45.9	51.7	2.4	*** 30.5	*** 65.5	*** 4.0
مصر	1,002,000	33	71	42	58	43	57	* 43	* 57	40.0	55.8	4.2	40.0	56.1	3.9	* 33.5	* 62.7	* 3.8
المغرب	710,850	34	44	34	66	41	59	59	41	47.1	49.2	3.7	39.2	57.1	3.7	32.4	63.2	4.4
موريتانيا	1,030,700	1	3	14	86	27	73	64	36	43.2	53.7	3.1	44.3	52.5	3.2	42.1	54.8	3.1
اليمن	555,000	11	41	13	87	19	81	26	74	50.9	46.5	2.6	52.5	44.2	3.3	* 47.4	* 50.0	* 2.6

* البيانات لعام 2006 . ** البيانات لعام 2004 . *** البيانات لعام 2005 .

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

عدد السكان في الدول العربية
(1990 و 1995 و 2000-2006)

(ألف نسمة)

مجموع الدول العربية	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	* 2006	معدل النمو (%) 2006-2005	متوسط معدل النمو السنوي (%) 1995-1985	2006-1995
	218239	247015	278228	284503	291120	297533	304260	311472	318321	2.20	2.56	2.33
الأردن	3,468	4,264	4,857	4,978	5,098	5,230	5,350	5,473	5,600	2.32	4.68	2.51
الإمارات	1,773	2,411	2,995	3,167	3,349	3,531	3,671	4,106	4,229	3.00	5.75	5.24
البحرين	503	587	638	655	672	690	708	727	746	2.63	3.40	2.20
تونس	8,154	8,958	9,564	9,674	9,782	9,840	9,932	10,029	10,131	1.02	2.12	1.12
الجزائر	25,022	28,060	30,416	30,879	31,357	31,848	32,364	32,906	33,285	1.15	2.53	1.56
جيبوتي	520	580	680	701	722	745	768	792	817	3.11	3.04	3.16
السعودية	15,187	18,136	20,378	20,907	21,442	21,983	22,563	23,118	23,678	2.39	3.55	3.70
السودان	23,436	27,175	31,081	31,912	32,770	33,649	34,510	35,397	36,297	2.54	2.99	2.67
سورية	12,116	14,185	16,320	16,720	17,130	17,550	17,921	18,269	18,701	2.36	3.29	2.54
الصومال	8,680	9,130	9,596	9,691	9,787	9,885	9,983	10,082	10,183	0.99	1.50	1.00
العراق	17,890	20,536	24,086	24,813	25,565	26,340	27,138	27,960	28,808	3.03	2.80	3.12
عمان	1,625	2,131	2,402	2,478	2,538	2,341	2,416	2,509	2,577	2.71	4.17	1.74
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	418	489	617	649	682	718	756	796	838	5.29	3.23	5.02
الكويت	2,141	1,881	2,228	2,243	2,363	2,484	2,645	2,867	3,052	6.45	0.90	4.50
لبنان	2,550	3,500	3,765	3,798	3,817	3,844	3,867	3,892	3,917	0.63	2.74	1.03
ليبيا	4,229	4,812	5,640	5,842	6,021	6,221	6,420	6,629	6,843	3.23	2.57	3.25
مصر	51,510	56,090	63,305	64,652	65,986	67,313	68,648	69,997	71,348	1.93	2.06	2.21
المغرب	24,177	26,386	28,705	29,170	29,631	30,105	30,584	31,072	31,567	1.59	1.93	1.64
موريتانيا	1,980	2,283	2,645	2,711	2,777	2,839	2,912	2,981	3,054	2.46	2.58	2.68
اليمن	12,860	15,421	18,310	18,863	19,631	20,357	21,104	21,868	22,650	3.58	3.18	3.56

* بيانات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

المبحث الثاني

المـــوارد الزراعيـــة

إذا تأملنا المساحة الكلية للوطن العربي نجد أن هناك مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة منها ما هو مستغل ومنها ما لم يستغل بعد، أي أن هناك فجوة كبيرة، فالأراضي الصالحة للزراعة متوفرة، لكن نسبة الأراضي المنتجة والمستمرة ضئيلة جدا.

وقد جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لســـنة (٢٠٠٧م) أن الـــدول العربية تمتلك رصيدًا هامًا من الأراضي الزراعية، وأن مجموع الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي (١٩٧) مليون هكتار، بما يمثـــل (١٤.٤%) مـــن المســـاحة الإجمالية للدول العربية التي تقدر بحوالي (١.٤) مليار هكتار، أما مساحة الغطاء النباتي فتقدر بحوالي (٦٤١) مليون هكتار تشمل الأراضي المستغلة في الإنتـــاج الزراعي (La production agricole) النباتي والغابات والمراعي.[١]

وبلغ إجمالي المساحة المزروعة في ســـنة (٢٠٠٥م) حـــوالي (٧١.٥) مليـــون هكتار، أي حوالي (٣٦%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تشـــمل (٨.٣) مليون هكتار من الأراضي الزراعية المستديمة، وحـــوالي (٣٣.١) مليـــون هكتار من الأراضي الزراعية الموسمية المطرية، وحوالي (١٠.٧) مليون هكتار من الأراضي الزراعية الموسمية المروية، والباقي أراضي متروكة مؤقتًا (بور)، وتبلـــغ حوالي (١٩.٤) مليون هكتار.

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧م.

والجدير بالذكر، أن هناك تباينًا فيما بين الدول العربية من حيث مساحة الأراضي الزراعية المروية، حيث تتركز بالكاد المساحات المروية في مصر والعراق والسودان والمغرب والسعودية. وقد تطور استخدام الأراضي في الدول العربية خلال سنتي (٢٠٠٤م-٢٠٠٥م) أن مساحة الأراضي البور زادت بنسبة (٤.١%). في حين زادت مساحات أراضي المحاصيل الحقلية الموسمية تحت الزراعة المطرية بنسبة (٢.٢%). بينما تراجعت مساحات أراضي الزراعة المروية بنسبة (٠.٥%). أما مساحات أراضي الزراعات المستديمة فقد زادت بنسبة (٤.٥%).

وبالتالي، فإن النتيجة الحتمية المترتبة عن ذلك هي أن أقل من ثلث واحد في المائة (٠، ٣٢%) فقط من مساحة الأرض العربية الكلية يستغل في الزراعة بانتظام، زيادة على ذلك أن الأقاليم العربية في مجملها تقع ضمن المناطق الحارة وشبه الحارة ومعظم أراضيها جافة أو شبه جافة. ذلك أن الصحارى كما قلنا سابقًا تغطي (٧٠%)، وتقل كمية الأمطار عن (٢٥٠ ملم) سنويًا، ولا تزيد مساحة الأراضي الزراعية المروية عن (١١) مليون هكتار في جميع البلاد العربية.[١]

وإذا كانت الصحراء العربية تشكل تحديًا كبيرًا للجغرافية العربية، مما يجعلها في حاجة دائمة للبحث عن المياه والأسمدة، فإن الإهمال أدى إلى تصحر مساحات جديدة من الأرض الزراعية فتبلغ مساحتها (٣٥٧) ألف كيلومتر أي نحو (١٨%) من المساحة الإجمالية.

---

[١] عبد القادر رزيق المخادمي، التصحر: ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟، مصدر سبق ذكره.

والجدير بالملاحظة، أن أنواع الزراعات المنتشرة في البلدان العربية، هي كالتالي: الحبوب تحتل (٦٢، ٦) من الرقعة الزراعية الإجمالية، تليها الفواكه (١١، ٣%)، ثم البذور الزيتية (٧، ٢%)، فالبقول (٣، ٥%)، والألياف (٣، ٢%).[١]

وإجمالا، بالمقارنة بين نمو السكان ونمو الإنتاج، زيادة على سوء توزيع السكان وزيادة الطلب على الغذاء لعدد من الدول النفطية والصحراوية والزراعية يمكن القول أن هناك ازدياد في حدة الوضعية الغذائية القائمة في الوطن العربي (Le monde arabe) حاليًا والمتمثلة بوجود فجوة غذائية تؤدي في نهاية المطاف إلى اللجوء إلى طريقة الاستيراد، وبالتالي، التبعية الغذائية.

الناتج الزراعي في الدول العربية
بالأسعار الجارية 1995 و2001-2006

	1995	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي% 95-2006	معدل النمو % 2006
الناتج الزراعي (مليون دولار)	45,187	58,327	57,500	62,339	66,938	69,936	79,274	5.2	13.4
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.5	8.8	8.5	8.3	7.5	6.4	6.2		
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	168	212	204	217	227	232	257		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧م.

[١] مشكلة الغذاء في الوطن العربي، الوحدة (مجلة متخصصة)، المغرب، سنة ١٩٩٢.

المطلب الأول

انحســـار الغابـــات

جاء في التقرير الاقتصادي العبي الموحد لسنة (٢٠٠٧م) أن مساحة الغابـــات على مستوى الوطن العربي (Le monde arabe) تمثـــل حـــوالي (٧.٢%) مـــن المساحة الإجمالية للدول العربية. و لم تشهد مساحات الغابات أي تغيير يطرأ في سنة (٢٠٠٥م)، كما أن مساحة الغابات في الدول العربية تقدر بحوالي (٢%) من إجمالي مساحة الغابات أي في العالم.[١]

والجدير بالذكر، أن الغابات في الوطن العربي (١٣٩ مليون هكتار) تتميـــز بتباين توزيعها، حيث يتركز حوالي (٩٠%) من مساحة الغابات في الســـودان بحصة (٧٠%) والمغرب والصومال بحصة (١٠%) لكل منهما. في حـــين يعـــاني السودان من الجوع والفقر وحتى على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة، فـــإن السودان يتوفر على مساحات مهمة من مثل هـــذه الأراضـــي، بإمكانهـــا – لواستغلت بشكل جيد – أن تسهم في خلق اكتفاء غذائي في الـــوطن العـــربي برمته.

إلا أن ما يلاحظ في الغابات هو تعرضها في كثير مـــن الـــدول العربيـــة للانتهاكات والممارسات الخاطئة والاستغلال التجاري الجائر، هذا على جانب الجفاف وعدم وجود خطط لاستغلالها بصفة مستدامة، مما ســـاهم في انحســـار مساحتها في بعض الدول العربية.

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧م.

المطلب الثاني

المراعـــي ودورها الحيوي

وإلى جانب الأراضي الزراعية يتواجد في الوطن العربي حوالي (١٩٨) مليون هكتار من الأراضي الرعوية يقع نصفها في موريتانيا، كما تشغل الغابات حوالي (١٣٩) مليون هكتار يقع أكثر من (٦٥%) منها في السودان، أي أن اســـتغلال الأراضي الرعوية والغابات في الوطن العربي (Le monde arabe) ضئيلاً.

تحتل المراعي الطبيعية مساحة تبلغ بالكاد (٤٦٨.٦) مليون هكتار في ســـنة (٢٠٠٥م)، أي بنسبة (٣٣.٥%) من المساحة الإجمالية للدول العربية يقع نصـــفها في موريتانيا. وتقع معظم الأراضي الرعوية بين خطي الأمطار (٥٠ – ٢٠٠ ملم/السنة) في السنة المتوسطية وبين (٥٠–٤٠٠ ملم/السنة) في البيئة المدارية.

أما على مستوى البيئات النباتية الكبرى في الدول العربية فتقدر المســـاحة الرعوية في منطقة المشرق العربي بنحو (١١.٣) مليون هكتار تشكل (٢.٤%) من مساحة المراعي الإجمالية، وفي منطقة المغرب العربي بنحو (٦٥.٥) مليون هكتار (١٨.٣%)، وفي المنطقة الوسطى بنحو (١٥٩.٥) مليون هكتار (٣٤%). وتتركـــز المساحة المتبقية والبالغة (٢١٣٣) مليون هكتار (٤٥.٣%) في منطقة شبه الجزيـــرة العربية.[١]

---

[١] المرجع السابق.

المساحات الرعوية في الدول العربية في عام 2005

الإقليم	المساحة الإجمالية (مليون هكتار)	مساحة المراعي (مليون هكتار)	نسبة مئوية (%)
المشرق العربي[1]	72.6	11.3	2.4
المغرب العربي[2]	605.4	85.6	18.3
شبه الجزيرة العربية[3]	312.8	212.2	45.3
المنطقة الوسطى[4]	416.2	159.5	34.0
المجموع	**1,407.0**	**468.6**	**100.0**

(1) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.
(2) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.
(3) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.
(4) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م

ومما لاشك فيه أن المراعي الطبيعية تكمن أهميتها في مدى مساهمتها في توفير العلف للقطعان الرعوية من الثروة الحيوانية (ماعز، أغنام، جمال، جواميس، أبقار). غير أن هذه المراعي تواجه معوقات شتى لعل أبرزها سوء الرعاية والرعي الجائر وعدم تنظيم استغلالها مما أدى وكنتيجة حتمية لذلك إلى انخفاض الكثافة الرعوية وتدهور معدلات الاستفادة منها.

إن المراعي الطبيعية، بصفة عامة، وتلك الواقعة في المناطق الجافة، بصفة خاصة، هي من أكثر المصادر الطبيعية التي تعرضت خلال العقود الماضية إلى تدهور شديد بسبب سوء الاستغلال الذي أدى إلى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي، وانجراف التربة وتحول مساحات شاسعة من المراعي إلى أراضي جدباء فقدت كل مقومات النجاح.

والجدير بالملاحظة، أن الدول العربية بذلت جهوداً كبيرة لوقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية وتنميتها، وتم تنفيذ برامج متعددة لهذا الغرض. رغم

الصعوبات التي واجهت هذه البرامج لصلتها بالسياســـات المتبعـــة والقـــوانين والتشريعات السارية المفعول.

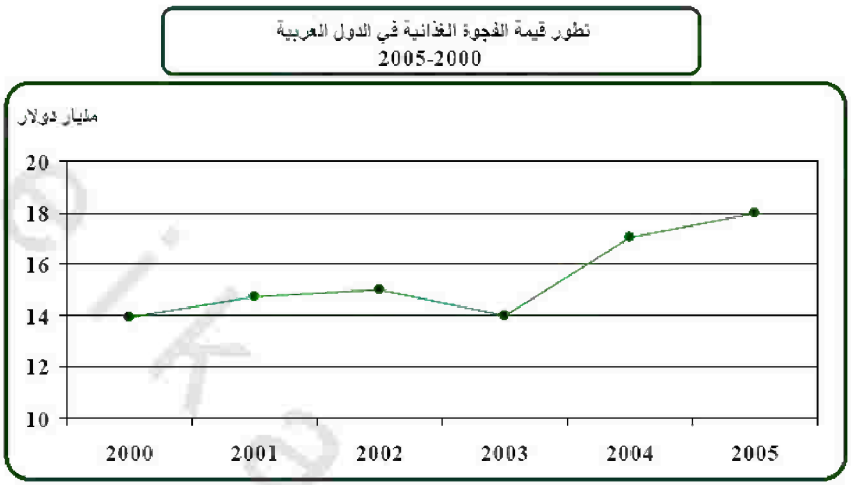

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

المبحث الثالث

المـــوارد المائيـــة

رغم أن الوطن العربي (Le monde arabe) غني بسواحله الطويلة والتي تمتد على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، وعلى المحـــيطين الأطلســـي والهنـــدي والخليج العربي وخليج عدن، إلا أنه يعتبر فقيرًا في مصادر المياه العذبة والصالحة للزراعة. ويملك الوطن العربي اثنين من أهم الأنهار في العالم، نهر النيل[1]، الذي يضم مصر والسودان، ويعتبر أطولها، ويليه في الأهمية نهرا دجلة[2] والفـــرات[3]

---

[1] نهر النيل هو أطول أنهار العالم، يبلغ طوله نحو (٤١٣٢ ميلاً) أو (٦٦٤٨ كلم). ينبع من بحيرة فيكتوريا في هضبة البحيرات. أما الأنهار التي تغذي فيكتوريا فأهمها نهر كاجيرا (٨٢٥ كلم) ويمد البحيرة ما بـــين (١٤٠م – ٦٠٠م) مكعب في الثانية. وتنبع روافد النيل الرئيسية من المرتفعات الحبشية حيث تسقط الأمطار الغزيرة خاصة في فصل الصيف. وروافد النيل الحبشية من الجنوب إلى الشمال هي السوباط (الذي ينبـــع من المرتفعات الواقعة إلى الجنوب الغربي من العاصمة أديس أبابا)، والنيل الأزرق عطبره.

أما النيل الأزرق فيبلغ طوله من منبعه في بحيرة طأنا حتى الخرطوم عند نقطة التقائـــه بالنيـــل الأبيض نحو (١٦٥٣ كلم). أما نهر عطبرة فقليل المياه نسبيًا ويبلغ طوله نحو (٨٨٠ كلم).

[2] ينبع نهر دجلة من تركيا، وطوله من منبعه حتى التقائه بنهر الفرات نحو (١٨٧٤ كلم) منها نحو (٤٥٠ كلم) في تركيا و (٥٠) كلم في سوريا. ومن أشهر روافد دجلة من الشمال إلى الجنوب نهر الزاب الكبير وطوله (٦٥٠ كلم)، والزاب الصغير وطوله (٥٢٠ كلم)، ويلتقي نهر دجلة بالفرات عند كرمة علي بجوار القرنة فيكونان معًا شط العرب، الذي يصب فيه نهر قارون القادم من إيران ويمتد (٢٠٤ كلم) حتى يتصل بالخليج العربي عند شبه جزيرة الفاو قرب البصرة.

[3] نهر الفرات معظم مياهه من الأراضي التركية. ينبع من شمال تركيا ويدخل الأراضي السورية ويقطعها لمسافة (٦٧٥ كلم)، ثم يدخل العراق عند البوكمال بعد أن تصب فيه أنهار الساجور والبليخ والخـــابور. ونهر الفرات أصغر من دجلة وتستغله كل من تركيا وسوريا والعراق لأن (٤٥%) من مساحة حوضه أي

الذي يضم سوريا والعراق، بالإضافة إلى الأنهار الصغيرة المنتشرة في الأردن وفلسطين ولبنان والمغرب العربي.[1]

إن مصادر المياه العذبة الموجودة في الوطن العربي لم يتم استغلالها بشكل أمثل وعلى أسس علمية واقتصادية. ويتفق العلماء على أن نقص الرقعة الزراعية المروية لايعود إلى ندرة المياه بقدر ما يرجع إلى سوء استغلالها وعدم التحكم بها، فالكثير من مياه الأنهار الصغيرة والمجاري المائية الجوفية والسطحية يتدفق في البحار أو يفقد بالتبخر أو يتسرب على باطن الأرض مكونًا خزانات جوفية، بينما لو تم توفير سدود وخزانات بشكل كبير لمكّن التحكم بها. ويعتبر مشروع النهر الصناعي العملاق في ليبيا وكذا سد الفرات في سوريا، والسد العالي في مصر وغيره من المنجزات المائية مشاريع حيوية في الوطن العربي لايستهان بها.

وتجدر الإشارة إلى أن (٨٠%) من مساحة الدول العربية ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (٢٠٠٧م)، وهي بذلك ذات موارد مائية ضعيفة بالمقارنة مع المناطق الأخرى من العالم من حيث نصيب وحدة المساحة أو من حيث نصيب الفرد من المياه. كما أن هذه الموارد تتميز بعدم ملاءمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على الجزء الأكبر منه واستغلاله.

نحو (٤٤٠) ألف كيلومتر مربعًا تقع في العراق، وحوالي (٤٠%) في تركيا، و (١٥%) في سوريا (د. محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره).

[1] للتوسع في الموضوع أنظر مؤلفنا الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر بدمشق، طبعة ثانية، سنة ٢٠٠٤، سوريا.

الموارد المائية العربية المتاحة حسب مصادرها

(مليار متر مكعب)

المواد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية	
	السنوية	المخزون		مياه التحلية	مياه التنقية
296	42	7,734	338	2.5	8.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م، نقلاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي ٢٠٠٥م.

وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية وفق التقرير المذكور بحوالي (٣٣٨) مليار متر مكعب تمثل حوالي (٢%) فقط من المياه المتجددة في العالم، وبالتالي، فإن نصيب الفرد من المياه المتجددة في الدول العربية يبلغ حوالي (٨٠٧) متر مكعب في السنة مقابل (٧، ٦٥٠) متر مكعب للفرد سنويًا على مستوى العالم.

وتتوزع الموارد المائية في الدول العربية بتخزين المياه السطحية المتجددة، ومخزون المياه الجوفية الذي يتجدد بكميات سنوية قليلة، وكميات محدودة من الموارد المائية غير التقليدية لمياه التحلية ومياه التنقية.[1]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧م.

المطلب الأول

الميـــاه السطحيـــة

تعتبر الأمطار أهم مصدر للمياه السطحية المتجددة، حيث يقدر متوســـط هطول الأمطار السنوي في الدول العربية بحوالي (٢، ٢٨٢) مليار متر مكعـــب. ويتميز سقوط الأمطار بالتذبذب على مدار السنة وبعدم الانتظام من ســـنة إلى أخرى مما يعرض العديد من المناطق المعتمدة على الزراعة المروية للجفـــاف في بعض السنوات ويؤثر على الإنتاج الزراعي (La production agricole). كما تتسم المنطقة العربية بضعف فعالية الأمطار إذ يصل الفاقد منها عن طريق التبخر إلى حوالي (٨٥%) في أجزاء عديدة من المنطقة.

وعلى صعيد توزيع الأمطار وكمياتها، فإن حوالي (٦٧%) من إجمالي مساحة الدول العربية يتلقى هطولاً مطريًا يقل معدّله عن (١٠٠) ملم/السنة حيث تقدر كمياته بحوالي (٣٣٠) مليار متر مكعب تمثل (١٥%) من مجموع هطول الأمطار. كما تشكل المياه من عدد محدود من العواصف المطرية التي قد تُشكل لاحقًـــا بدورها جريانات سطحية يمكن استغلالها في إقامة سدود صغيرة أو متوســـطة كتحسين الغطاء النباتي الرعوي أو تغذية المياه الجوفية.

ووفقًا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (٢٠٠٧م) يتلقى حوالي (١٥%) من إجمالي مساحة الدول العربية معدلات مطرية تتراوح بـــين (١٠٠) و(٣٠٠) ملم/السنة يقدر حجمها بحوالي (٤٤٠) مليار متر مكعب بما يعادل (١٩%) مـــن مجموع هطول الأمطار. أما ما تبقى من مساحة الدول العربية وهـــو (١٨%)، فيتلقى أمطارًا تزيد عن (٣٠٠) ملم/السنة وتتجاوز في بعـــض المنـــاطق (١٠٠)

ملم/السنة. ويبلغ مجموع تساقط الأمطار فيها حوالي (١، ٥١٥) مليار متر مكعب بما يعادل حوالي ثلثي الوارد المائي المطري.

وتقدر الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية بحوالي (٢٩٦) مليار متر مكعب، يتم استغلال نصفها فقط أما النصف الآخر فيتعرض للهدر، ويستهلك القطاع الزراعي وحده حصة الأسد من هذه الموارد، إذ يستأثر بحوالي (٨٨%) فيها، بينما تبلغ حصة القطاع المنزلي (٧%)، وحصة القطاع الصناعي (٥%). وتشكل مياه الأنهار التي تنبع خارج الوطن العربي (Le monde arabe) (54%) من المياه السطحية المستخدمة في الدول العربية.

نصيب المناطق البيئية في الدول العربية من الأمطار السنوية

الإقليم	مليار م^3/السنة	(%)
شبه الجزيرة العربية[1]	211	9.2
المشرق العربي[2]	178	7.8
المغرب العربي[3]	588	25.7
المنطقة الوسطى[4]	1,305	57.3
الإجمالي	**2,282**	**100.0**

(1) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.
(2) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.
(3) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.
(4) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م، نقلاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي ٢٠٠٥م.

المطلب الثاني

الميـــاه الجوفيـــة

تُعدّ المياه الجوفية بكل المقاييس مصدرًا هامًا لمياه الشـــرب إن للإنســـان أو الحيوان، وتستعمل عادة في ري المحاصيل. ويقدر إجمالي المخزون المائي الجـــوفي في الدول العربية بحوالي (٧، ٧٣٤) مليار متر مكعب. إلا أن هذا المخزون المائي يتعرض للأسف الشديد للاستنزاف الفوضوي والجائر في بعض الدول العربيـــة بسبب إنشاء العديد من مشروعات التوسع الزراعي الأفقي.

توزيع الموارد المائية الجوفية في الأقاليم العربية
في عام 2002

(مليار متر مكعب/السنة)

الإقليم	المخزون	التغذية السنوية	المتاح للاستغلال
المشرق العربي[1]	13.3	8.5	6.58
شبه الجزيرة العربية[2]	361.6	4.8	4.71
المغرب العربي[3]	920.0	17.4	15.0
المنطقة الوسطى[4]	6,439.0	11.3	8.75
الإجمالي	**7,733.9**	**42.0**	**35.4**

(1) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.
(2) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.
(3) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.
(4) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م، نقلاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطـــاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي ٢٠٠٥م.

وقد تم تجاوز معدلات التغذية السنوية والتي تقدر بحوالي (٤٢) مليار متـــر مكعب، كما نتج عنه جفاف العديد من الآبار أو انخفاض منسوب المياه فيهـــا ومن ثم زيادة ملوحة مياهها وتدهور نوعيتها. ويقدر مخزون المياه الجوفيـــة في المنطقة الوسطى للوطن العربي حوالي (٣٨%) من المخزون المائي الجوفي في الدول

العربية.[1] في حين يمثل مخزون المياه الجوفية المتجددة في دول الإقليم الوسط ودول المغرب العربي معًا حوالي (٦٨%).

أما المصادر غير التقليدية للمياه في الدول العربية فتقدر بحوالي (١٠.٦) مليار متر مكعب منها نحو (٢.٥) مليار متر مكعب من مياه التحلية وحوالي (٨.١) مليار متر مكعب من المياه المعالجة بواسطة التنقية والتي يتم استخدامها في الأغراض الزراعية.

[1] المرجع السابق.

المبحث الرابع

اليد العاملة في المجال الزراعي

تشير كل المؤشرات الديمغرافية أن سكان الوطن العربي (Le monde arabe) يتزايدون بمعدلات سريعة كغيرهم من سكان الدول النامية (Les pays en voie de développement). فقد بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية حوالي (١٣٠.٤) مليون نسمة في سنة (٢٠٠٥م) تمثل نحو (٤٣.٣%) من عدد السكان، وبزيادة بلغت نسبة (٠.٨%) عن سنة (٢٠٠٤م)، ويعزو هذا النمو المتواضع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا بدوره يعود أي إلى عدة عوامل أهمها: ضعف مستوى الأداء الخدماتي للمواطن في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة (تعليم، صحة، مياه شرب، كهرباء).

وقد استوعب القطاع الزراعي حوالي (٢٨.٦%) من حجم القوة العاملة الكلية في الدول العربية في سنة (٢٠٠٥م) مقابل نحو (٣١.٦%) في سنة (٢٠٠٠م)، ويعود التراجع إلى ضعف القطاع الزراعي والريفي وتوجه جزء من قوة العمل في القطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى.

إضافة إلى ما تقدم، هناك جزئية هامة، وهي أن نسة العاملين في القطاع الزراعي تتفاوت إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة إلى أخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من جيبوتي والسودان وموريتانيا، يليها اليمن بنسبة (٤٥.٤%)، وتزيد هذه النسبة عن (٣٠%) في كل من عُمان والمغرب ومصر.

وتتراوح هذه النسبة بين (٤.٣%) و (٢٥.٧%) في ليبيا والإمـــارات العربيـــة المتحدة والسعودية والعراق والأردن وتونس والجزائر وسوريا. كما تتباين هذه النسبة بين (٠.٨%) و (٢.٧%) في الدول العربية الأخرى، وبصفة خاصة تلـــك التي لها موارد زراعية محدودة مثل البحرين وقطر والكويت ولبنان.[١]

ومن المعروف أن نظريات التنمية تفترض توفر عنصر رأس المـــال للإقبـــال على التنمية الاقتصادية (Le développement économique) إلا أن ندرة هذا العنصر لا تشكل العقبة الأساسية في طريق التنمية بقدر ما تشكله قلـــة القـــوة العاملة والتي يعتبر توفرها وتدريبها مهنيًا شرطًا ضروريًا للتنمية.

وكما أشرنا سابقًا فإن الوطن العربي (Le monde arabe) يمتلك قـــدرات لابأس بها من الموارد البشرية، إلا أن هذه الموارد تختلف من قطـــر إلى آخـــر، وبالتالي، فيبرز جليًا التباين في عدم التوفيق بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية. زد على ذلك أن قوة العمل في الوطن العربي (Le monde arabe) تعاني مـــن ضعف التدريب والتأهيل المهني بالطرق التي تتماشى والتطـــور التكنولـــوجي الحديث بل انعدامه أحيانًا.[٢]

وهذه المشاكل كلها ستبقى قائمة ما لم تكن هناك سياسة مرسومة تتخذها الدول العربية عن طريق **إيجاد طرق للتبادل السكاني** بين مختلف الدول العربية.

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧، نقلاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الوطن العربي، سنة ٢٠٠٥.

[٢] دراسات عربية (مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية)، العددان ١١-١٢، سبتمبر سنة ١٩٨٣، لبنان.

نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكلية
(1995 و2000-2005)

(نسبة مئوية)

	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع الدول العربية	**33.6**	**31.6**	**31.0**	**30.4**	**29.5**	**29.0**	**28.6**
الأردن	13.0	11.4	11.1	10.7	10.4	10.1	9.8
الإمارات	7.2	4.9	4.7	4.4	4.2	4.0	4.5
البحرين	1.5	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.8
تونس	26.5	24.6	24.2	23.9	23.5	23.1	22.8
الجزائر	25.4	24.4	24.1	23.8	23.6	23.3	23.0
جيبوتي	80.4	78.5	78.1	77.9	77.4	77.0	76.5
السعودية	7.8	7.7	7.4	7.2	7.2	7.2	7.1
السودان	65.4	61.1	60.2	59.3	58.3	57.4	56.6
سورية	30.5	28.0	27.5	27.1	26.6	26.2	25.7
العراق	12.8	10.1	9.6	9.2	8.7	8.3	7.9
عُمان	41.2	36.9	36.1	35.2	34.3	33.5	32.6
قطر	1.7	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2
الكويت	1.8	1.6	1.6	1.6	1.7	1.8	1.8
لبنان	5.2	3.7	3.5	3.2	3.1	2.9	2.7
ليبيا	8.1	6.0	5.6	5.3	4.9	4.6	4.3
مصر	37.0	33.6	32.9	32.2	31.5	30.8	30.2
المغرب	40.2	36.1	35.3	34.6	33.8	33.1	32.4
موريتانيا	54.1	52.9	52.7	52.4	52.1	51.9	51.7
اليمن	55.3	50.4	49.4	48.4	47.4	46.4	45.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م، نقلاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي ٢٠٠٦م.

المطلب الأول

حصة العامل من الناتج الزراعي

تتميز العمالة الزراعية في الدول العربية بانخفاض مستويات أجورها بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، حيث يتراوح دخل العامل الزراعية في بعض الدول العربية بين (٢٥%) و (٣٠%) من دخل العامل في القطاعات الأخرى. كما تتصف تلك العمالة بارتفاع مستوى البطالة المقنعة خاصة في الزراعة المطرية، زيادة على انخفاض مستوى الإنتاجية لكل عامل.

ويلاحظ في القطاع الزراعي تباين حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في ما بين الدول العربية، إذ تنخفض في جيبوتي واليمن وموريتانيا لتتراوح بين (٧٩%) دولار و (٦٠٧) دولار، وترتفع في كل من الكويت وليبيا وقطر والسعودية والبحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة إلى ما بين (٧، ٤٤٠) دولار و (٤٦، ٠٤٢) دولار بفعل ارتفاع التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي (La production agricole) حيث تنتشر الزراعة المحمية التي تتسم بارتفاع الإنتاجية إضافة إلى انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي بالمقارنة مع الدول الأخرى.[1]

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧.

نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الإقتصادية الزراعية في الدول العربية
(1995 و2000 - 2005)

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي[1] (بالدولار)								الكفاءة الإقتصادية الزراعية % [2]							
	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	التغير السنوي % 2005	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع الدول العربية	1560	1822	1885	1842	1952	2063	2143	3.9	0.28	0.26	0.28	0.28	0.28	0.26	0.22
الأردن	1571	907	923	1094	1296	1454	1590	9.4	0.28	0.18	0.18	0.20	0.24	0.25	0.25
الإمارات	14772	32846	33056	34919	36116	40980	46042	12.4	0.40	0.71	0.74	0.75	0.67	0.64	0.50
البحرين	13098	20213	19679	19060	20213	17908	17819	-0.5	0.60	0.80	0.81	0.75	0.71	0.56	0.47
تونس	2329	2552	2441	2485	3360	3813	3303	-13.4	0.43	0.50	0.48	0.43	0.51	0.55	0.49
الجزائر	1840	1822	2059	1968	2440	2869	2750	-4.1	0.39	0.34	0.40	0.39	0.42	0.41	0.33
جيبوتي	62	66	67	68	71	74	79	6.0	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
السعودية	17432	16925	16883	16289	16420	16638	16866	1.4	0.75	0.63	0.70	0.71	0.62	0.55	0.46
السودان	306	621	731	877	1041	1133	1336	17.9	0.68	0.59	0.59	0.63	0.65	0.59	0.57
سورية	3471	3126	3382	3299	3371	3673	3752	2.2	0.91	0.88	0.93	0.92	0.93	0.94	0.87
العراق	3724	1875	2338	2867	2079	3869	4907	26.8	2.65	0.57	0.87	1.12	1.38	1.15	1.12
عمان	1205	1100	1149	1151	1194	1204	1205	0.1	0.07	0.05	0.06	0.06	0.06	0.05	0.04
قطر	15989	16552	16484	12431	13805	14423	14835	2.9	0.57	0.30	0.31	0.21	0.20	0.15	0.12
الكويت	6939	7051	7780	8957	9073	8019	7440	-7.2	0.27	0.22	0.28	0.32	0.28	0.22	0.16
لبنان	15836	27710	29611	33525	36802	42014	43572	3.7	1.51	2.09	2.25	2.42	2.55	2.73	2.88
ليبيا	21858	26049	22234	10515	10970	11830	13201	11.6	1.08	1.36	1.37	0.98	0.88	0.75	0.64
مصر	1181	1852	1776	1548	1453	1305	1446	10.8	0.42	0.46	0.47	0.48	0.49	0.46	0.46
المغرب	1158	1157	1301	1390	1802	1933	1641	-15.2	0.36	0.37	0.42	0.42	0.46	0.45	0.37
موريتانيا	440	149	142	131	159	159	607	281.4	0.43	0.16	0.15	0.14	0.16	0.14	0.17
اليمن	408	477	484	487	511	539	592	9.8	0.36	0.28	0.29	0.28	0.27	0.25	0.23

(1) قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين
(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

المطلب الثاني

وضع العمالة في الريف

تشكل الهجرة العكسية من الريف إلى المدينة أهم التحديات التي تواجه خطط وبرامج تطوير الزراعة في العالم العربي راهنيًا، لما ينجم عن ذلك من نزيف للقوى العاملة الزراعية الماهرة، وكنتيجة لذلك ارتفاع أجور العمالة الزراعية المتوافرة خاصة في موسم جني المحاصيل الزراعية، وبالتالي، زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي (La production agricole) وتراجع الاستثمار في القطاع الزراعي. وخلفية ذلك ارتفاع الأجور في المناطق المدينية حيث تتوفر فرص العمل التي تدرّ ربحًا لايستهان به في القطاعات الأخرى، وغني عن البيان الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وتفاوتها بين الريف والمدينة.

لكن ما يلاحظ، أن معظم الذين يتركون الريف يتوجهون إلى المدن خاصة الكبيرة منها، فإن هذه المدن بمرور الأيام أصبحت تنمو بسرعة فائقة بحيث لم تعد قادرة على استيعاب هؤلاء الوافدين. وقد تأثرت المدن العربية الكبرى أكثر من غيرها بحركة إلى الهجرة في الوطن العربي (Le monde arabe) كالجزائر والدار البيضاء والقاهرة وبيروت ودمشق وتونس والخرطوم وعمان والكويت وعُمان والرياض والدوحة والمنامة وصنعاء.[1]

أما الأقطار التي ترتفع فيها عادة نسبة سكان المدن فهي البلدان الخليجية النفطية نظرًا لاختفاء القطاع الزراعي تقريبًا وعدم وجود ريف بالمعنى الواضح

---

[1] محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

وبسبب تدفق الهجرات إليها من الخارج وبخاصة البلاد العربية. ففي سنة (١٩٧٥م) بلغت نسبة الحضر في الكويت (٩١%) من جملة السكان، أما قطر فبلغت نسبة الحضر فيها (٩٠%).

زيادة على العوامل الطبيعية التي ساعدت بطريقة غير مباشرة على هجرة سكان الريف كالفيضانات وغيرها من عوامل أخرى ينبغي علينا لاهملها وهي العوامل السياسية التي أثرت على الأوضاع السكانية، في بعض أقطار الوطن العربي (Le monde arabe)، فقد كان للحروب العربية الإسرائيلية دور بارز في نزوح أعداد من سكان القرى الأمامية وخاصة تلك الواقعة على خطوط التماس بين العرب وإسرائيل.

والجدير بالذكر، أنه كلما نمت المدينة إلا وابتلعت المزيد من الأراضي الزراعية المحيطة بها، فعلى سبيل المثال نجد أن مدينة الجزائر العاصمة اتسعت بشكل ملفت للنظر- خاصة بعد سنوات الإرهاب- وصارت تمتد حضريًا إلى خارج حدود بلديتها باتجاه النواحي والقرى والمدن القريبة منها. أكثر من ذلك استقرار ثلث الجزائريين في ثماني ولايات فقط، والتحقت أربع ولايات هي: الجلفة وباتنة والشلف والبليدة، تباعًا، بقائمة الولايات الأكثر كثافة سكانية في الجزائر بتعداد يفوق مليون ساكن بعد ما كانت القائمة تضم حتى إحصاء سنة (١٩٨٨م) كلا من الجزائر العاصمة وسطيف ووهران وتيزي وزو.

عدد السكان في الولايات الثمانية الأولى لإحصاء أبريل سنة ٢٠٠٨	
الولايـــة	السكـــان
الجزائر	٢٩٤٧٤٤٦
سطيف	١٤٩٥٤٠٣
وهران	١٤٤٢٩٥٦
الجلفة	١١٦٤٨٧٠
باتنة	١١٢٦٨٠٩
تيزي وزو	١١١٩٦٤٦
الشلف	١٠١٣٦٥٥
البليدة	١٠٠٩٧٥٢

المصدر: الخبر (صحيفة جزائرية)، ٢٠٠٨/٦/٢٤

وبالتالي، فإن هذه الإحصائيات تعكس حقيقة أن ثلث الجزائـــريين (قرابـــة مليون نسمة) يعيشون في ثمانية ولايات فقط، أي أن أغلبية الســـكان بنســـبة تقارب (٩٠%) تقطن في مساحة (١٠%) من التراب الوطني التي تتجاوز مساحته الإجمالية مليوني كيلومتر مربع.

الفرع الأول

المرأة والريف

تلعب المرأة التي تعمل في الزراعة، في ريف الدول العربية دورًا لايستهان به، فالريفيات يستقطبن نسبة (٨٠%)، ذلك أن اعتماد المرأة في الريف على الفلاحة كلي ومرتبط بالنشاط الزراعي، حيث تمارس الريفيات مهن وحرف ذات طابع إنتاجي وأنشطة اقتصادية مختلفة، أو امتهان زراعة موسمية بسيطة ورعي، فيما يسمى بالتجمعات البدوية.

وتتباين النشاطات التي تقوم بها المرأة الريفية في الاقتصاد الزراعي على الصعيد العائلي أو على صعيد القرية، ومن منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، فمثلاً في السودان تبلغ نسبة مشاركة المرأة الريفية حوالي (٦%) في الشمال مقابل (٦٠%) في الغرب (**كردوفان ودارفور**)، و (٨٠%) في الجنوب، حيث تلعب المرأة دورًا هامًا في الزراعة والرعي والإنتاج الحيواني.

وتبين الكثير من الدراسات في مناطق عديدة مختلفة من الدول العربية أن مسؤوليات المرأة الريفية تكبر كلما كان الحيز الزراعي للأسرة قليلاً وانخفض دخلها حيث تبرز مساهمتها في العمل العائلي غير مرفوع الأجر.[1]

كما يتزايد الدور الاقتصادي للمرأة الريفية بعد الهجرة الداخلية والخارجية لكثير من الرجال الذين يهاجرون بحثاً عن فرص عمل، تاركين مسؤولية العمل

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧، نقلاً عن المنظمة العربية، دراسة تفعيل دور المرأة الريفية في العمل التطوعي البيئي في الوطن العربي، سبتمبر سنة ٢٠٠٦، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المرأة والتنمية الزراعية، ٢٠٠٢.

الزراعي والأسرة للمرأة، فتكبر مسؤولية المرأة في الريف فتتحمل عبء اتخـــاذ القرارات الزراعية والأسرية والتعامل مع مجتمع القرية للبيع والشراء والتسويق. وتبلغ نسبة النساء الريفيات العاملات في الزراعة إلى النساء العاملات في جميـــع الأنشطة في ست دول عربية هي: سوريا، مصر، المغرب، السودان، وتـــونس حوالي (٦٠%).

obeikandl.com

بعض مؤشرات التطورات الإجتماعية العربية

المؤشـــر	السنـة	قيمة المؤشر	
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2005	55.5	%
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2004	35.8	%
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2004	3.8	%
الأمية بين البالغين	2004	30.1	%
الأمية بين الشباب	2004	14.7	%
الأمية بين الإناث البالغات	2004	40.3	%
الأمية بين الإناث الشابات	2004	19.6	%
فجوة النوع الاجتماعي في القرائية بين البالغين	2004	0.85	
فجوة النوع الاجتماعي في القرائية بين الشباب	2004	0.94	
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2000-2001	77	%
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2000-2001	73	%
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2000-2001	0.9	
معامل التعليم	2001	0.63	
العمر المتوقع عند الولادة	2004	67.3	سنة
نسبة الذكور الذين يتوقع أن يعيشوا إلى سن 65 سنة من كل مائة ذكر	2000 -2005	66.3	%
نسبة الإناث اللاتي يتوقع أن تعيش إلى سن 65 سنة من كل مائة أنثى	2000 -2005	73.3	%
متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة	2000 -2005	3.7	طفل
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2004	46	طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2004	60	طفل
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2004	86	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2001	94	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2000	76	%
نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2004	71	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2001	96	%
متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء	2003	1977	ك.و. س.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م

الفرع الثاني

معدلات الفقر في الريف

تختلف أسباب الفقر الريفي تبعًا للظروف السائدة في كل دولة، وإلى عوامل عدّة أبرزها الضغط السكاني وأنماط الاستغلال الزراعي، وضعف الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية. ويرتكز الفقر في الدول العربية في المناطق الريفية، إذ تتفاوت كثافة الفقر الريفي من دولة إلى أخرى. فنسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء في الدولة، في كل من جيبوتي والأردن وتونس لا تتجاوز (٣٣%). بينما تتراوح تلك النسبة بين (٣٤%) و (٦٧%) في كل من الصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين.[١]

وتفيد تقديرات معدلات الفقر المستندة على خطوط الفقر القطرية في الدول العربية، أن الفقر يأخذ في أغلب الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، طابعًا ريفيًا حيث أن معدلات الفقر في الأوساط الريفية أعلى من معدلات الفقر في الأوساط الحضرية. كما أن الريف يحتضن عادة أغلب عدد الفقراء في هذه الدول خاصة في الدول العربية محدودة الدخل مثل موريتانيا واليمن حيث يأوي الريف أكثر من ثلاثة أرباع عدد الفقراء في هذين البلدين.

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧، نقلاً عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، استئصال الفقر في الريف سنة ٢٠٠٤.

مؤشرات الفقر في الدول العربية حسب خطوط الفقر القطرية
(آخر بيانات متوفرة)

الدولة	السنة	الإجمالي		حضر		ريف	
		نسبة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	فجوة الفقر
الأردن	2003	14.2	3.3	12.9	2.9	18.7	4.7
تونس	2000	4.2	0.8	1.6	0.3	8.3	1.7
الجزائر	2000	12.1	غ م	10.3	غ م	14.7	غ م
سورية*	2004	11.4	2.1	8.7	1.6	14.2	2.7
مصر	2000	16.7	3	9.2	1.7	22.1	3.9
المغرب	2003	14.2	غ م	7.9	غ م	22.0	غ م
موريتانيا	2004	46.7	15.3	28.9	7.6	59.0	20.6
اليمن	1998	41.8	13.2	30.8	8.2	45.0	14.7

* باستخدام خط فقر يساوي 1458 ليرة سورية شهريا.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

وإجمالاً، فإن الدول العربية، وبالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى حافظت على مستويات منخفضة للفقر بفضل نظام التكافل الاجتماعي الذي تدعمه عوامل الدين وشبكات الأمان والحماية الاجتماعية، زيادة على تحويلات العاملين في الخارج والتوظيف الحكومي، إلا أن هذه العوامل وإن ساهمت ايجابيًا في التخفيف من حدة الفقر فهي لاتعتبر حلولاً جذرية للقضاء على الفقر.

الفقر في أهم أقاليم العالم

المنطقة	نسبة الفقراء (%)				عدد الفقراء (بالمليون)			
	دولار للفرد باليوم		دولارين باليوم		دولار للفرد باليوم		دولارين باليوم	
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002
شرق آسيا والمحيط الهادي	29.6	14.9	69.9	40.7	472	214	1116	748
أوروبا ووسط آسيا	0.5	3.6	4.9	16.1	2	10	23	76
أمريكا الأتينية والكاريبي	11.3	9.5	28.4	22.6	49	42	125	119
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.3	2.4	21.4	19.8	6	5	51	61
جنوب آسيا	41.3	31.3	85.5	77.8	462	437	958	1091
إفريقيا جنوب الصحراء	44.6	46.4	75	74.9	227	303	382	516
العالم	27.9	21.1	60.8	49.9	1218	1011	2654	2611

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م نقلاً عن البنك الدولي ٢٠٠٦م، تعزيز مكاتب تقليص الفقر والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المطلب الثالث

رؤوس الأموال

لا نغالي في القول أو نسرف في الكلام إذا قلنا أن من أهم عناصر المدخلات الزراعية، وخاصة إذا أردنا تطوير الزراعة في الأقطار المتخلفة أو النامية وجود رؤوس أموال كشرط أساسي لتطوير المشروعات الاقتصادية، فالمعروف أن هناك علاقة طردية بين التوسع في المشاريع ورأس المال مما يسمح بخلق رأس مال قومي يقضي على الديون الخارجية بكل ما يترتب عليها من تبعية سياسية واقتصادية.

ومما لاشك فيه، أن البلدان المصدرة للنفط والمصدرة لها مسؤولية كبيرة في سد العجز الذي تصاب به المشاريع العربية، حيث تتمتع هذه المجموعة من الدول العربية بفائض في موازينها التجارية لعائداتها النفطية، وغالبا ما تصدر

هذه الدول قدرا كبيرا لا يستهان به من رؤوس الأمـــوال إلى بعـــض البلـــدان الصناعية الغنية عن طريق حكومي أو أهلي.

كما أن هذه الدول النفطية تتسم بصغر حجم بنيانها الاقتصادي، ويترتـــب عن هذه السمة ضيق حجم أسواقها، كذلك ظروفها الطبيعية التي لاتسمح لهـــا بإقامة نشاط زراعي فعلي.

أما الأقطار العربية الفقيرة في رؤوس الأموال والتي تسعى إلى استثمار ثرواتها الطبيعية بيد أبنائها وتأمين المنتجات الزراعية في الـــوطن العـــربي (Le monde arabe)، فغالبًا ما تلجأ إلى المصارف الاحتكارية الرأسمالية وما ينتج عن ذلـــك من تبعية لها أول وليس لها آخر.

إن من شأن وجود فائض في بعض البلدان العربية خاصة بعد الطفرة الـــتي عرفها ارتفاع سعر النفط وبلغ مستويات قياسية، قد يشكل مصـــدراً لتمويـــل مشاريع اقتصادية في الدول العربية ودخلاً خاصة في تلك الدول الـــتي تمتلـــك المؤهلات الواضحة لزيادة الإنتاج الزراعي (La production agricole)، وبمـــا يخدم مصالح الوطن العربي (Le monde arabe) المشتركة وضمان تنمية عربيـــة متناسقة.

المبحث الخامس

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

تأتي زراعة الحبوب في مقدمة الزراعات التي عرفتها المنطقة العربية وكان نتاجها قديمًا-كما مرّ بنا- يفيض عن الحاجة سواء في منطقة الشرق الأوسط أو المغرب العربي، حيث كانت المنطقة العربية بجناحيها تُصدّر الفائض إلى أرجاء العالم القديم.

ويعتمد الإنسان العربي منذ القدم على الحبوب في إنتاج رغيف الخبز الذي يمثل العنصر الرئيسي من عناصر غذائه. وعلى بعض الأنواع خاصة الخشنة منها كالشعير، إذ يربي حيواناته التي يعتمد عليها ويستفيد من لحومها وألبانها والتي تمده بالغذاء.

وتتميز مساحة الأراضي المزروعة بتذبذب من سنة إلى أخرى بفعل عدة عوامل أبرزها تقلبات الطقس والمناخ وبصفة خاصة كمية الأمطار، وسنستعرض الحاصلات الزراعية الغذائية، والتي تشمل: القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والسكر والخضروات والفواكه والزيوت النباتية، إضافة إلى الإنتاج الحيواني من ماعز وأغنام وجمال وجواميس وأبقار، وأيضًا إلى الثروة السمكية.

المطلب الأول

الإنتاج النباتي

طبقًا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (٢٠٠٧م)، فقد سجل الإنتاج النباتي نموًا بنسبة (١.٥%) في سنة (٢٠٠٦م)، رغم انخفاض المحصولية بنسبة (٢%)، ويرجع هذا التحسن إلى التوسع في استخدامات البذور المحسنة والزراعة المحمية، وتقنيات الري التكميلي الحديث. وتقدر المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب حوالي (٦٦%) من إجمالي المساحة المحصولية.

وما يلاحظ أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت انخفاضًا في سنة (٢٠٠٦م) حيث انخفض إنتاج القمح بنسبة (٢.٤%) نظرًا لتدني مستوى الغلة بنسبة (١%) والمساحة المحصولية بنسبة (١.٤%). وقد مسّ هذا الانخفاض عدد من الدول العربية التي تعتبر في الأساس منتجة رئيسية للقمح مثل المغرب وسوريا.

وكلنا يعلم، أن القمح في البلاد العربية يحتل المرتبة الأولى بين بقية الحبوب الأخرى، وترجع أهميته فضلاً عن كونه غذاء رئيسيًا إلى أن مشتقات كثيرة تصنع منه كالحلويات وبقية المعجونات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن المساحة الخاصة بزراعة القمح في الوطن العربي (Le monde arabe) ضئيلة بمقارنتها بالكمية المنتجة منه في العالم وسبب انخفاض هذه المساهمة يعود إلى تدني إنتاجية القمح في الوطن العربي إذ تعتمد زراعته بالأساس على الأمطار. وكذلك عدم استعمال المكننة الحديثة والمتطورة وهذا راجع إلى عدم الاعتناء بالقطاع الزراعي، زيادة على بعض العوامل الأخرى

كنقص التسميد والبذور المحسنة، وعدم إتقان أساليب مكافحة الحشرات وكذلك عدم استغلال الثروات المائية.

وطبقًا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (٢٠٠٧م) سجل إنتاج الشعير زيادة كبيرة بلغت حوالي (١٥.٢%) نظرًا للتوسع في الري التكميلي وفي استخدام الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة التي تتناسب مع الظروف المناخية والبيئية للدول العربية مما أدى إلى ارتفاع الغلة بنسبة (١٤.٨%).

نسبة التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2006

(نسبة مئوية)

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	0.1 -	4.2 -	4.2	البذور الزيتية	1.7	0.6	1.1
القمح	2.4 -	1.4 -	1.0 -	الخضار	1.7	0.1	1.6
الشعير	15.2	0.3	14.8	الفاكهة	4.4	8.0	3.4 -
الدرنيات	3.4	0.1	3.2	الألياف	8.1-	1.4-	6.9 -
البقوليات	3.9	2.2	1.7	المحاصيل السكرية	1.3	1.7	0.5 -

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

وللإشارة، يعتبر الشعير أكبر منافس لزراعة القمح وخاصة في الأراضي التي لا تتمتع بكميات كبيرة من الأمطار، حيث يعتبر هذا المحصول أكبر مقاومة للظروف المناخية القاسية. أما المساحة المخصصة لإنتاج الشعير فهي مثل القمح تعرف تذبذبًا من سنة إلى أخرى لتقلب الظروف المناخية ومنافسة المحاصيل الأخرى.

كما يعتبر إنتاج الشعير في الدول العربية من المحاصيل المهمة في التغذية اليومية للإنسان إذ يخلط مع القمح ويصنع منه رغيف الخبز وأحيانا دون أن

يخلط، إذ يتم استهلاكه في المنازل على أشكال مختلفة من الأطعمة، أما بالنسبة للحيوان فيقدم له العلف، كما يستفاد منه كذلك في صناعة الخمور.

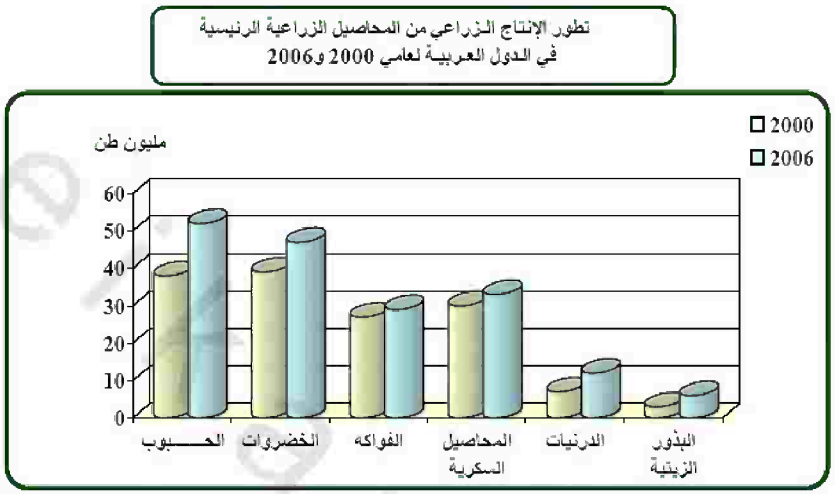

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

وعرف إنتاج الأرز تطورًا بنسبة (٤.٤%) بفعل تحسين مستوى الغلة بنسبة (٥.٤%). وتعتبر مصر الأولى في الوطن العربي (Le monde arabe) لنتاجه وذلك لزراعة بالقرب من نهر النيل الذي يمده بالمياه اللازمة لن طبيعة هذا المحصول تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه.

أما إنتاج الذرة الشامية فقد عرف انخفاضًا بنسبة (١.٦%) نظرًا لانخفاض الغلة بنسبة (١.٩%)، وأيضًا المحاصيل المطرية والمروية الأخرى عرفت هي الأخرى تطورات متباينة.

أما السكر الأبيض والذي سجل ارتفاعًا في الأسواق العالمية، منذ بداية سنة (٢٠٠٦م) متأثرًا بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وحسب تقرير أعدته

المنظمة العالمية للتغذية والزراعة فإن ارتفاع الطلب العالمي على السكر وانخفاض العرض نتيجة زيادة الاستهلاك العالمي لهذه المادة.

إلى جانب انخفاض مستوى إنتاج السكر في كل من استراليا وتايلاند مع اختفاء الإنتاج الكوبي بالكاد من السوق العالمية. ومنذ شهر أكتوبر سنة (٢٠٠٧م) إلى اليوم، حيث تراوح الطن من السكر بأسواق لندن ونيويورك يوم (٢٠٠٧/١٠/١٠م) بين (٢٧٥، ٥٠ دولار) أي (١٩٤، ٧٥ دولار) و (٢١٤، ٧٣ دولار) من السكر بأسواق لندن ونيويورك يوم (٢٠٠٧/١٠/١٠م) بين (٢٧٥، ٥٠ دولار) أي (١٩٤، ٧٥ أورو) و (٢١٤، ٧٣ دولار)، ثم قفز في شهر جانفي من سنة (٢٠٠٨م) إلى (٣٤٨، ٩٠ دولار)، ليصل خلال (٢٠٠٨/٦/٢٥م) سقف (٣٧٤، ٣٠ دولار).

أيضًا، ارتفعت إنتاجية الحبوب المروية بالموارد المائية السطحية من (١.٩ طن/هكتار) إلى (٢.٢ طن/هكتار)، والخضار من (٥٥ طن/هكتار) إلى (٢٠.٢ طن/هكتار)، والفاكهة من (٨.١ طن/هكتار) إلى (٨.٥ طن/هكتار). ويزيد الطلب على الخضروات في الوطن العربي كثيرًا لأنها تمد الجسم بالملاح اللازمة له وبالفيتامينات، خاصة في المناطق الحارة. وإنتاج الخضروات يختلف من دولة إلى أخرى في الوطن العربي (Le monde arabe) ويمكن أن نقسم ذلك كما يأتي:

- أقطار يزيد إنتاج الخضروات عن حاجتها هي: المغرب، مصر، تونس، الأردن، لبنان، سوريا، اليمن،

- أقطار تعاني عجزًا في إنتاج الخضروات هي: قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ليبيا، موريتانيا، الصومال، السعودية،
- أقطار تنتج ما يكفيها ولكنها تعاني عجزًا في أنواع أخرى مثل البطاطس وهي: الجزائر، العراق، السودان.

أما إنتاج الفواكه (موز وتفاح وعنب وبرتقال)، ورغم التحسن الذي عرفه فإن الوطن العربي لا يزال يعاني عجزًا في إنتاج الفواكه باستثناء بعض الدول العربية مثل: الجزائر والمغرب وتونس وسوريا. وكان المفترض أن يكون إنتاج الفواكه أكثر حظًّا بحكم موقع الوطن العربي (Le monde arabe) على البحر الأبيض المتوسط خاصة مثل الحمضيات والعنب والتفاح واللوز والتمور وغيرها.

أما إنتاج الزيوت النباتية، فهو الآخر لا يزال دون مستوى الطلب، وهو يستخرج من بذرة القطن المتوفرة في مصر، ومن السمسم والفول السوداني والزيتون. ومن أهم الزيوت المستعملة كثيرا في الطعام على المستوى العربي هي: زيت الزيتون وزيت السمسم.

جدول إنتاج المحاصيل الزراعية في الوطن العربي (ألف طن)

المحاصيل/السنوات	الإنتاج			
	1998	1999	2000	نسبة تغير الإنتاج بين 1999 و2000*
الحبوب	46.181	39.919	44.468	11.4
الدرنيات	7.865	7.469	8.193	9.7
البقوليات	1.513	1.169	1.279	9.4
البذور الزيتية	2.651	3.178	3.408	7.2
الخضراوات	36.388	42.451	40.282	-5.1
الفواكه	27.043	25.061	27.125	8.2
الألياف	1.923	1.798	1.999	11.2
محاصيل السكر	27.325	29.993	29.142	-2.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية, 2001
*** بالنسبة لعام 2000 المذكور تقديرات وليس إحصائيات.**

المطلب الثاني

الإنتاج الحيواني

تربى في الوطن العربي حيوانات تعرف باسم المواشي وأهمها: الأبقار، والجواميس والجمال والأغنام والماعز، وبعضها يربى على المراعي الطبيعية كما في السودان والصومال وبعضها الآخر، يربى على العلاف التي تزرع خصيصًا لها. ورغم توفر الإمكانات الرعوية، وتوفر عدد لابأس به من الحيوانات في الوطن العربي إلا أنها لا تفي بمتطلبات الفرد، وذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها:

- قيام جماعات متخلفة تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية بتربية الحيوانات،

- بدائية الوسائل المستعملة في تربية الحيوانات،
- ضعف الحيوانات بفعل استغلالها في الزراعة مثل: الجرّ والنقل والحرث،
- معظم أنواع الحيوانات من السلالات الرديئة،
- عدم توفر وسائل النقل بين مناطق الإنتاج ومراكز التسويق، خاصة في السودان.

وطبقًا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (٢٠٠٧م)، فإن الإنتاج الحيواني في الوطن العربي شهد تطورات ايجابية في سنة (٢٠٠٦م)، إذ سجل زيادة بنسبة (٣.٥%) بالمقارنة مع سنة (٢٠٠٦م). ويعود هذا التحسن إلى النقلة النوعية لمستوى الخدمات البيطرية وانتشار وسائل التربية، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة وبرامج التحسين الوراثي. وقد كان لهذه التطورات آثار ايجابية في إنتاج الأغنام والماعز واللحوم والبيض، وهو ما يوضّحه الجدول التالي:

نسبة التغير في الإنتاج الحيواني في عام 2006

(نسبة مئوية)

البيان	نسبة التغير	البيان	نسبة التغير
الأبقار والجاموس	0.9	لحوم بيضاء	3.0
الأغنام والماعز	4.1	الألبان	2.2
لحوم حمراء	4.8	البيض	5.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

ورغم هذه المؤشرات الهامة في الإنتاج الحيواني، فإن ذلك لايفي بحاجات السكان، ولذلك تضطر الدول التي تعاني من عجز إلى الاستيراد – رغم الإمكانات والموارد المتاحة – فإنتاج الأبقار من اللحوم والألبان منخفض حيث

تمثل حوالي ثلث مستوى الإنتاجية في استراليا، وحوالي (٢٠%) من مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة، وحوالي (١٥%) من مستواها في أوروبا.[١]

وبالتالي، فإن إنتاج الوطن العربي (Le monde arabe) من الألبان لايؤمّن الحاجة الماسة إليه، وهذا ما أدى إلى الاستيراد لسد العجز الحاصل في الحليب المجفف ومشتقاته، كالزبدة والجبن وغيرهما، ولهذا السبب تجري محاولات جادة من أجل تحسين استغلال الثروة الحيوانية، وتطبيق التقنيات الإنتاجية الحديثة في مجالات الهندسة الوراثية، ومجالات كيمياء التغذية والتهجين.

أما على صعيد تربية الدواجن كالدجاج وإنتاج البيض، فقد شهد هذا النشاط تطورًا محسوسًا وعلى نطاق واسع وحقق نتائج ايجابية، كما أدى إلى سدّ العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية. وذلك يعود إلى عدم تأثيره بالظروف المناخية وسرعة دوران رأسماله. إلا أن انتشار مرض أنفلونزا الطيور أثر بشكل سلبي على تربية الدواجن، مما أدى إلى تراجع نسبة نمو إنتاج اللحوم البيضاء والبيض في سنة (٢٠٠٦م).

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧، نقلاً عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب الإحصائي السنوي للإنتاج، سنة ٢٠٠٥.

تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي
(1995 و 2000 و 2005 و2006)

(الكمية: ألف طن)

	1995	2000	2005	*2006	نسبة التغير السنوي% 2006 - 1995	نسبة التغير% 2006
الأبقار والجاموس (1)	48,861	60,735	65,390	65,961	2.8	0.9
الأغنام والماعز (1)	221,355	255,597	285,198	296,926	2.7	4.1
الابل (1)	12,019	13,091	14,982	15,646	2.4	4.4
اللحوم	4,626	6,361	7,049	7,336	4.3	4.1
لحوم حمراء	2,908	3,923	4,089	4,287	3.6	4.8
لحوم بيضاء	1,718	2,438	2,960	3,049	5.4	3.0
الالبان	15,907	18,721	24,316	24,862	4.1	2.2
البيض	841	1,118	1,411	1,484	5.3	5.2

* أولي.
(1) بالألف رأس

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٠٧ م.

المطلب الثالث

الإنتـــاج السمكـــي

تتميز الثروة السمكية في الوطن العربي (Le monde arabe) بأهمية خاصـــة نظرًا لموقعه الجغرافي، حيث تطل على البحار والمحيطات والخلجان، إلى جانـــب وجود الأنهار العذبة، والبرك، والبحيرات الصالحة لتربية الأسماك داخل الـــوطن العربي والخزانات والسدود والمسطحات المائية، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي حدث في تربية الأسماك. كذلك اتساع الرصيف القاري، وامتداده الطويل إذ تبلغ مساحته حوالي (٥٧٥) ألف كيلومتر مربع. ويبلغ طولـــه حـــوالي (٢٠) ألف كيلومتر، لأن الأسماك بمختلف أنواعها وأشكالها تعيش وتتكاثر في منطقة الرصيف القاري والتي لايتعدى عمقها مائة متر، فضلاً عن نمـــو الأعشـــاب في هذه المنطقة التي تعيش عليها العوالق اللازمة لغذاء الأسماك.

وقد بلغ الإنتاج السمكي في الدول العربية حوالي (٣.٧) مليون طن في سنة (٢٠٠٦م)[١] مرتفعًا بشكل ضئيل بالمقارنة مع السنة السابقة. ويمثل هذا الإنتاج حوالي (٤٦%) من حجم المخزون، وحوالي (٦٧%) من الطاقة الإنتاجية السمكية. وخلفية هذا التراجع في الإنتاج يعود إلى ضعف إنتاج بعض الدول العربية التي تتمتع بإمكانات استغلال مصادر المياه مثل: اليمن وتونس والجزائر حيث تراوح الانخفاض بين (٢.٩%) و (٨.٤%).

ويتباين الإنتاج السمكي حسب إمكانات الدول العربية المنتجة، حيث بلغ إنتاج الدول المنتجة الرئيسية كمصر والمغرب وموريتانيا حوالي (٧١.٩%) من إنتاج الدول العربية في سنة (٢٠٠٦م)، يأتي بعدها دول عربية أخرى ذات إنتاج متوسط وهي: اليمن وعُمان والجزائر وتونس والإمارات العربية المتحدة حيث قدر إنتاجها بحوالي (١٩.٥%). أما الدول الأخرى ذات الإمكانات الإنتاجية المتواضعة فكان إنتاجها حوالي (٨.٦%)، حيث تراوح إنتاجها بين (١.٢) ألف طن في الأردن و (٧٥.٣) ألف طن في السعودية.

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧.

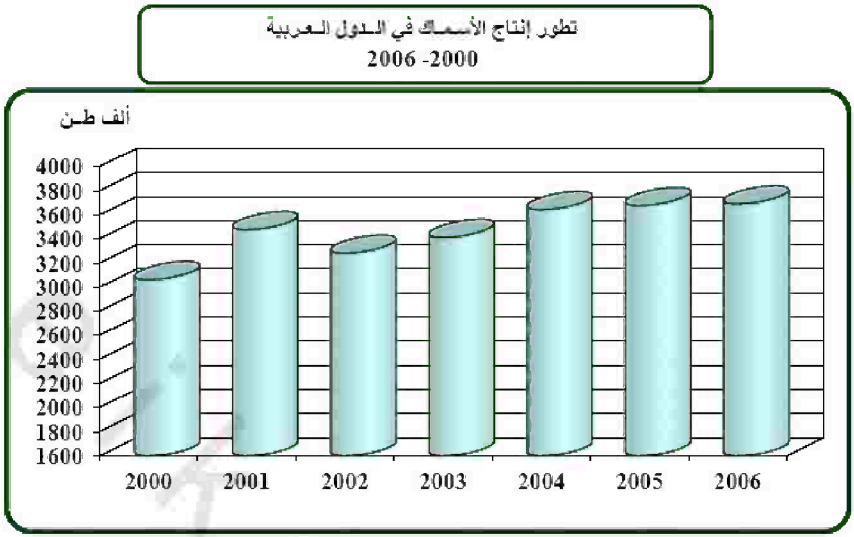

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

والجدير بالملاحظة، أن تواضع أداء الإنتاج السمكي في سنة (٢٠٠٦م) رغم الموارد الغنية المتاحة يعود بالأساس إلى ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في تربية الأسماك مثل ما هو مستخدم في الدول المتقدمة (Les pays développés) وخاصة اليابان، زيادة على ممارسة الصيد بالوسائل التقليدية والاهتمام بالقطاع الزراعي على حساب قطاع الصيد، وعدم مكافحة التلوث البحري الذي يقضي على الأسماك مثل تلوث الموانئ بناقلات البترول[1].

[1] للتوسع في هذا الجانب أنظر مؤلفنا التلوث البيئي بين مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، طبعة ثانية، سنة ٢٠٠٦.